S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2793
3 March 1988

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والتسعين بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ ، الساعة ١٦/٣٠

الرئيس :	السيد بييتش	(يوغوسلافيا)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
	الأرجنتين	السيد ديلبيتش
	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	الكونت يورك فون فارتنبورغ
	ايطاليا	السيد بوتشي
	البرازيل	السيد نوغويرا باتيستا
	الجزائر	السيد جودي
	زامبيا	السيد شابالا
	السنغال	السيد ساري
	الصين	السيد مينغجيا يو
	فرنسا	السيد بروشان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد بيرتش
	نيبال	السيد جوسي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أوكون
	اليابان	السيد كاغامي

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

88-60335/A ٧٩١٢د

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٣٥

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي الجلسة الاولى التي يعقدها مجلس الامن في شهر آذار/مارس ، أود ، باسم المجلس ، أن اغتنم هذه الفرصة للاشادة بسعادة السيد فيرنون والترز الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية للعمل الذي اضطلع به رئيسا للمجلس خلال شهر شباط/فبراير ١٩٨٨ . وانني لواثق من أنني أتكلم بلسان كل أعضاء المجلس حينما أعرب للسفير والترز عن التقدير العميق له للمهارة الدبلوماسية الكبيرة وللبراعة وروح المجاملة الدائمة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي . وأرجو من السفير اوكون أن ينقل هذه العبارات الى السفير والترز .

اقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

مسألة جنوب أفريقيا

رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ موجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال المؤقت في البعثة الدائمة لسيراليون لدى الامم المتحدة (S/19567)

رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لزامبيا لدى الامم المتحدة (S/19568)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي جنوب افريقيا وسيراليون وغيانا يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس ، وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد مانلي (جنوب افريقيا) ، والسيد كارغبو (سيراليون) ، والسيد انسانالي (غيانا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أيضا أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ من ممثلي الجزائر وزامبيا والسنغال نصها كما يلي :

"نحن أعضاء مجلس الامن الموقعين أدناه ، نتشرف بأن نطلب من مجلس الامن أن يقوم ، أثناء جلساته المكرسة للنظر في البند المعنون "مسألة جنوب افريقيا" بتوجيه دعوة ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الى السيد نيو منوزانا كبير ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة" .

وقد عممت هذه الرسالة بوصفها احدى وثائق مجلس الامن برمز S/19569 . وما لم أسمع اعتراضا ، سأعتبر أن مجلس الامن يقرر توجيه الدعوة الى السيد نيو منوزانا وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

وتلقيت رسالة أخرى مؤرخة في ٢ آذار/مارس من ممثلي الجزائر وزامبيا والسنغال فيما يلي نصها :

"نحن أعضاء مجلس الامن الموقعين أدناه ، نتشرف بأن نطلب من مجلس الامن أن يقوم ، أثناء جلساته المكرسة للنظر في البند المعنون "مسألة جنوب افريقيا" ، بتوجيه دعوة ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الى السيد لساونا ماخاندا ، كبير ممثلي مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا لدى الامم المتحدة" .

ولقد عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن (S/19570) .

إذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن المجلس يقرر توجيه الدعوة الى السيد ماخاندا بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

كما تلقيت رسالة مؤرخة في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ من ممثلي الجزائر وزامبيا والسنغال فيما يلي نصها :

"نحن أعضاء مجلس الامن الموقعين أدناه ، نتشرف بأن نطلب من مجلس الامن أن يقوم ، أثناء جلساته المكرسة للنظر في البند المعنون "مسألة جنوب افريقيا" ، بتوجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الى السيد هلموت انغولا ، المراقب الدائم عن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لدى الامم المتحدة" .

ولقد عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن (S/19571) .

إذا لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن المجلس يقرر توجيه الدعوة الى السيد انغولا بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الامن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الامن اليوم بناء على الطلبين الواردين في الرسالتين المؤرختين في ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ والموجهتين من قبل القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لسيراليون لدى الامم المتحدة والممثل الدائم لزامبيا لدى الامم المتحدة واللتين تم تعميمهما في الوثيقتين S/19567 و S/19568 على التوالي .

أود أن استرعي انتباه السادة أعضاء المجلس الى الوثائق الاخرى التالية :

الوثيقة S/19543 : رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لجمهورية المانيا الاتحادية لدى الامم المتحدة ؛

والوثيقة S/19544 : رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الامم المتحدة ؛

والوثيقة S/19561 : رسالة مؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٨٨ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الامم المتحدة .

والمتكلم الاول هو ممثل سيراليون الذي يرغب في الإدلاء ببيانه بصفته رئيسا لمجموعة الدول الافريقية لشهر آذار/مارس . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد كارغبو (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس أتشرف بأن أعرب عن خالص تهاني وفدي وتهاني المجموعة الافريقية لوفد بلدكم الصديق ، يوغوسلافيا ولشخصكم الكريم لتوليكم المنصب النبيل ، منصب رئيس مجلس الامن لهذا الشهر . وإننا على ثقة من أن أعمال المجلس ستدار على نحو فعال تحت رئاستكم . وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن أطيب المشاعر لسلفكم ، السفير فرنسون والترز ، ممثل الولايات المتحدة للطريقة الناجحة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر المنصرم .

لقد أصبحت الحالة في جنوب افريقيا كابوسا لا نهاية له يقض مضجع المجتمع الدولي لما عرف به من عنف وتناقضات . وميز الفصل العنصري الذي يشكل السمة الاساسية لتلك الحالة بشرف فريد لا يحسد عليه عندما وصف بأنه جريمة ضد الانسانية . وعلى مر

السنين كانت الكلفة المادية والبشرية لإدامة هذه القاعدة وهذه السياسة التي لا يمكن الدفاع عنها باهظة للغاية . وكل عام ، وكما يشهد العالم ، يزداد البؤس والالم اللذان يتسبب فيهما منفذو هذه السياسة .

واليوم ينعقد مجلس الامن مرة أخرى للنظر في الحالة السائدة في ذلك البلد في ضوء التطورات الاخيرة . ففي ٢٩ شباط/فبراير الماضي ، قام نظام الفصل العنصري حفاظا على سمعته السيئة بسجن أفراد مسالمين من رجال الكنيسة تستثير معاناتهم احتجاجات ذوي الضمائر باستمرار . وقد تم ذلك في أعقاب حظر عدد من المنظمات المناهضة للفصل العنصري قبل خمسة أيام .

وفي إطار الحالة في جنوب افريقيا ، فإن حظر المنظمات مثل الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر اتحاد النقابات في جنوب افريقيا (كوساتو) وحتى الافراد مثل الاسقف ديسموند توتو ، الحائز على جائزة نوبل للسلام ، يوجه رسالة أخرى للعالم توضح أن ذلك النظام لا يلتزم بالتغير السلمي . وعندما تسكت هذه الاصوات ، ما هو الامل الذي يمكن أن يساورنا بأن نظام الفصل العنصري يمكن قبوله بيننا أو ، كما يعتقد البعض ، يمكن التغاضي عنه تدريجيا ؟

إن هذه الاعمال التي يقوم بها هذا النظام تبين أنه لا ينوي حسم مشكلة الفصل العنصري وهو أمر معروف تماما . وبالتأكيد ، ينبغي أن يكون من الواضح حتى بالنسبة للتفكير الافريكاني أنه لا يمكن التحدث عن السلام مع أشخاص حرموا من حرية الكلام .

وينبغي أن لا تغيب آثار الاعمال التي قامت بها حكومة جنوب افريقيا في الآونة الاخيرة عن بال المجتمع الدولي : أولا ، لا يوجد اي ضمان الآن بأن بصيص الامل في إحراز تقدم صوب إلغاء الفصل العنصري مازالت تشتعل جذوته . ثانيا ، في ضوء حالة الطوارئ المفروضة في ذلك البلد منذ ٢٠ شهرا ازداد تفاقم الحالة العامة مما زاد من شبح العنف الدموي طويل الامد .

ونحن نرى أن المجتمع الدولي لايزال يشاطر البلدان الافريقية اعتقادها بأن الصراع الدموي داخل جنوب افريقيا ينبغي تجنبه . فإن النتائج المترتبة عليه

بالنسبة للجنوب الافريقي بأسره تثير الرعب في نفوسنا . ولذلك فإننا مقتنعون بأنه ينبغي السعي الى إيجاد كل السبل والإمكانيات المتاحة لوقف تدهور هذه الاحداث الخطيرة .

فطوال الفترة التي كان مجلس الامن والجمعية العامة ينظران فيها في الحالة في جنوب افريقيا لم يرد نظام الفصل العنصري سوى بالتعنت غير المنطقي والإزدراء للامم المتحدة .

على مر كل هذه السنين فقدت أرواح لا حصر لها ، وحرم مواطنون من جنسيتهم بل وعذبوا وحكم عليهم بحياة ذليلة وغير انسانية . كل هذا في وجه الادانات المتكررة والنداءات الصادرة من هذه المنظمة للقضاء على الفصل العنصري . لقد حان الوقت بالتأكيد لكي يملي الضمير الجماعي للمجتمع الدولي سبيلا أكثر وضوحا وصلابة وصراحة للعمل على إنهاء هذا الضلال الذي طال أمده .

إننا ننبه اليوم في مجلس الامن الى الامر الذي ينذر جنوب افريقيا وجيرانها بالخطر الشديد . إن العالم لا يمكنه الانتظار في صمت أملا في تحسن الموقف . واذا كان للتحسن أن يحدث ، فلابد لمجلس الامن - باعتباره الاداة ذات المسؤولية الرئيسية في صيانة السلم والامن الدوليين - من التصرف وفقا لما يمليه ضمير الانسانية . ولهذا فإن الطلب الذي سنقدمه الى المجلس فيما بعد خلال مداولاته سوف يتضمن توصيات محددة .

ويحدونا الامل في أن المأساة التي تتكشف الآن في جنوب افريقيا سوف تحمل أعضاء المجلس جميعا على القيام برد فعل متضافر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل سيراليون على عباراته الرقيقة التي وجهها اليَّ .

المتكلم التالي هو ممثل جنوب افريقيا . وأدعوه الى شغل المقعد المخصص على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مانلي (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، نيابة عن وفدي أن أهنئ سيادتكم على توليكم رئاسة مجلس الامن عن شهر آذار/مارس .

يجتمع مجلس الامن مرة أخرى في وقت لا يجري فيه الاهتمام فيه إلاَّ بعدد محدود من المشاكل العالمية الكبرى ، إذا كان هناك اهتمام بأي مشكلة على الاطلاق . ويجتاح افريقيا بوجه خاص مشاكل لا يمكن التغلب عليها .

لقد رأينا مواقفا هستيرية ومنافقة وسمعنا إدانات مألوفة لخطوات اتخذتها حكومتي أخيرا لمواجهة القوات الثورية في جنوب افريقيا . إن الهدف المعلن بوضوح لهذه القوات هو القضاء على النظام والاستقرار في بلدنا . إن التعليمات الصادرة التي جرى بمقتضاها فرض قيود معينة على أنشطة ١٧ منظمة ترمي على التحديد الى

المحافظة على النظام الداخلي وتحييد هذه القوى بطريقة غير عنيفة ، هذه القوى التي تعمل بداب على تقويض السلطة والاستقرار . ومن دواعي السخرية أن يدعى ذلك تهديدا للسلم . إن الواقع هو أن الاجراء المتخذ كان موجها لتعزيز السلم وضمان النظام القانوني في جنوب افريقيا .

إن التعليمات ليست قهرية ولا هي قمعية ، كما أن النية لم تتجه - كما اقترح البعض - الى كبت المعارضة الشرعية في جنوب افريقيا بهذه الوسيلة . إن كل من يستطيع القراءة سيتمكن - إن كان أمينا - من التأكد من ذلك اذا تصفح صحف المعارضة العديدة بجنوب افريقيا . لقد تحققت خطوات هامة في مجال التطور والتقدم الدستوري والنهوض الاجتماعي والاقتصادي لجميع شعوب بلدنا . ولم تعترف هذه الهيئة بهذه التطورات ، لسبب بسيط هو أن الحقيقة محرمة هنا . إن التقدم - وهو أساسي لبلد نام - يجب أن يستمر ، وضمان هذا التقدم يتطلب توفير مناخ يساعد على تحقيقه . وهذا هو السبب الوحيد لفرض القيود على المنظمات المعنية .

لقد جرت مبالغة شديدة في طبيعة التعليمات . فمثلا هناك ٧٥٠ منظمة تابعة للجبهة الديمقراطية المتحدة لم يتأثر بالتعليمات منها سوى ١٠ منظمات بالتحديد .

إن الانشطة المخلة لاتحادات العمال لا تتأثر بهذه التعليمات ، وأية منظمة أو فرد تأثر بهذه التعليمات يمكنه الطعن في القيود بناء على تأثره بها . إن تنفيذ هذه التعليمات يجري فقط طالما كانت حالة الطوارئ سائدة في جنوب افريقيا . ولهذا فإن الاجراء الذي اتخذ لا يمثل على الاطلاق حظرا شاملا لا رجعة فيه للمعارضة السياسية التي يقوم بها السود .

وأود أن أعلن بجلاء أنه ليس من نية حكومتي الحد من جميع أنشطة المنظمات المعنية . فالقيود تتعلق بالانشطة التي تشكل خطرا على سلامة الجماهير وتقوض صيانة القانون والنظام .

إن السلم والهدوء في جنوب افريقيا لا يخدمان أغراض منظمات معينة ، ولاسيما المؤتمر الوطني الافريقي . إن القوات الثورية قد أدركت أنه لا يمكنها - عن طريق اتباع سياسة العنف واستخدام القلادات - أن تضع البلد في حالة لا يمكن حكمها .

لقد عبر زعيم المؤتمر الوطني الافريقي عن علاقته بالجبهة الديمقراطية المتحدة وتعاطفه معها بقوله :

"إننا نحيّ كل زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة والمنظمات التابعة لها وأعضاء الجبهة والتابعين لها . إن التحالف الوطني من أجل التحرير ، الذي يرأسه المؤتمر الوطني الافريقي ، لن يتمكن من توجيه الجبهة الديمقراطية المتحدة إلاّ اذا كان لدينا الهياكل السرية داخل الجبهة . ويجب استخدام هذه الهياكل بمهارة لكي تعطى التوجيهات الصحيحة للجبهة الديمقراطية المتحدة . وفوق كل ذلك لتعزيز أعمال الجبهة" .

وبالتالي فقد إصدر المؤتمر الوطني الافريقي - وكل المنظمات المتحالفه معه - حكما على نفسه .

إن حكومتي ببساطة لن تسمح للقوات الثورية ولمستخدمي العنف المتطرفين بالاخلال بحياة سكان جنوب افريقيا المعتدلين . إن سكان جنوب افريقيا ذوي النية الحسنة يستعدون الآن للتفاوض بشأن إجراء تغييرات دستورية تسعى لخدمة جميع سكان جنوب افريقيا بعدالة . ومما لا شك فيه أن الحكومة التي تبذل كل ما في استطاعتها لضمان إعطاء هذا الاجراء الفرصة التي يستحقها هي حكومة مسؤولة . إن الحرب الضروس التي تمثل ما يدعي العمل السياسي لجماعات تعارض الاصلاح لا يمكن السماح بها مستقبلا . إن سكان جنوب افريقيا لا يمكنهم الاغراق في عقد المناقشات الاكاديمية حول مزايا نظرياتها الفلسفية . إننا نحيا في شبه قارة تنهبها النظريات الايديولوجية التي لا تناسبها وتستغلها القوات السياسية الخارجية تحقيقا لاغراضها .

هناك حالة محددة وهي "لجنة معاونة آباء وأمهات المحتجزين" التي أساءت الى سمعتها عندما أصدرت اعلانات مشينة تدعي سوء استخدام شرطة جنوب افريقيا لسلطتها في المدن . وعندما جرى التحقيق في التهم وجد أنه لا دليل عليها ولا أساس لها من الصحة . ومن دواعي السخرية أن المجتمع الدولي قد اختار أن يركز فقط على الادعاءات التي لا دليل عليها . وعندما تصبح الحقيقة معروفة فإننا لا نسمع مطلقا عن الاعتراف بها أو عن تصحيح الخطأ .

إن هذا جانب واحد من جوانب أنشطة هذه المجموعة المعينة . وفي الجانب الآخر فإن المنظمة قد اشتركت في أنشطة الفتنة والتخريب التي لا يمكن السماح بها في أي مجتمع ديمقراطي . فلماذا ينبغي على جنوب افريقيا التصرف بشكل مختلف ؟ أم أن هذا دليل آخر على المعايير المزدوجة التي تطبق بحرية عندما تتعلق الامور بما يحدث في جنوب افريقيا ؟

إن هناك تضليلا للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالاولويات والاهداف الحقيقية للمنظمات الملتزمة بإراقة الدماء . من في هذا المجلس يمكنه أن ينكر أن هناك الملايين من البشر في هذه اللحظة يعانون من الجوع أو الامراض التي تلازمهم طيلة حياتهم دون أي بصيص من الامل في المساعدة ؟ إن هناك ثغرة نامية بين البلدان الصناعية والبلدان الاقل نموا في العالم .

إن المجاعات والامراض والجهل والبطالة هي القضايا التي يجب أن تشغل أذهان الدول الاعضاء بالامم المتحدة . وبطبيعة الحال فإن الحقوق السياسية والحق في التعبير عن الرأي الذي يختلف عن رأي الحكومة هي قضايا هامة . ولكن حكومتي - مثل حكومات الاعضاء المجتمعين حول هذه الطاولة - تعي تماما انعدام حق التعبير عن الاراء المعارضة في عدد كبير من الدول الاعضاء بالامم المتحدة ، ومنها دول ممثلة هنا اليوم .

إن النفاق الذي يسود هذه المناقشة على وجه الخصوص لهو اضحوكة . إننا لا ندعي الكمال في جنوب افريقيا . إننا نعترف بتعقد مشاكلنا ولكننا قطعنا شوطا طويلا للنهوض بالديمقراطية . وخطيئتنا هي أننا نقض على التمييز وننهض بالديمقراطية .

إن هناك في الامم المتحدة من يود ألاّ ننجح في الوصول الى اتفاق بين جميع أطرافنا يضمن اشتراك الجميع دون سيطرة من أي مجموعة .

وهذا الاجتماع جزء من هذه الحملة الانتقامية الشرسة . ولذا ، تود حكومتي أن توضح لكم هنا أننا لن نخضع لتهديداتكم ولمطالبكم وأننا نرفض اتهاماتكم بازدراء وندعوكم إلى أن تفعلوا أقسى ما تسول لكم أنفسكم فعله ، إلا أننا سنواصل سعينا للتوصل إلى حل تفاوضي بشكل يخدم كل سكان جنوب افريقيا . وسنفعل ذلك مع الابقاء على النظام والقانون ومع المعارضة القوية لقوى التخريب والعنف . ولن نسمح بالتدخل الخارجي في شؤوننا الداخلية . وإن سكان جنوب افريقيا الذين يتحلون بالنية الطيبة سوف يتوصلون إلى حلول سلمية لمشاكلهم الاقتصادية والسياسية بأنفسهم عن طريق المفاوضات .

إن مثل هذا النقاش ليس بعيدا عن الواقع فحسب إنما هو أيضا خارج عن الموضوع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو السيد نيو منوزانا ، الذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد نيو منوزانا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نود باسم المؤتمر الوطني الافريقي وشعب جنوب افريقيا المكافح أن نشكر مجلس الامن على منحنا الفرصة للتكلم بشأن المسألة الساخنة قيد النظر الان .

نود كذلك أن نهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة هذه الهيئة الرفيعة الشأن . ونحن واثقون من أن أعمال ومداولات مجلس الامن تحت قيادتكم لا يمكن إلا أن تكلل بالنجاح . ونود كذلك أن نشكر سلفكم السفير فيرنون والترز ، على عمل أحسن أداءه .

لولا تدخل ظروف لا سيطرة لنا عليها لتعين أن ينعقد هذا الاجتماع في ٢٤ شباط/فبراير أو بعد ذلك بقليل . تذكرون أنه في ٢٣ شباط/فبراير ، وهو اليوم الذي فرض فيه نظام بريتوريا العنصري قيودا شديدة على ١٧ منظمة ديمقراطية شعبية و ١٨ فردا بما في ذلك ارتشى غوميدي والبرتينا سيسولو . تلك المنظمات وهؤلاء الافراد ملتزمون

تماما ، من حيث المبدأ ، باستخدام الوسائل السلمية في الكفاح ضد الفصل العنصري ولإقامة جنوب افريقيا متحدة ديمقراطية غير عنصرية . وهذا التأخر الحتمي يضفي مزيدا من الإلحاحية على المسألة قيد النظر .

وفي تاريخ جنوب افريقيا التي تنتهج الفصل العنصري تمثل التدابير الصارمة التي اتخذها نظام بريتوريا العنصري في ٢٢ شباط/فبراير الجيل الثالث من أعمال الحظر ضد المنظمات الشعبية والأفراد المعارضين للفصل العنصري . ففي عام ١٩٦٠ عندما حظر نشاط المؤتمر الوطني الافريقي رد المجتمع الدولي بإدانة نظام بريتوريا العنصري والمطالبة برفع ذلك الحظر . وحتى ذلك الحين كان المؤتمر الوطني الافريقي حركة مكرسة للأشكال السلمية للكفاح . ولم يقض الحظر على المؤتمر الوطني الافريقي . ولايزال السبب الذي أنشئ من أجله المؤتمر الوطني الافريقي ، وهو قيادة الكفاح في سبيل حرية جنوب افريقيا ، باقيا أكثر من أي وقت مضى . والواقع أن الحظر الذي شكل تصاعدا آخر للقمع قد زاد من ضرورة وجود المجلس الوطني الافريقي . والواقع أن فرض حظر على المؤتمر الوطني الافريقي أدخل عنصرا نوعيا جديدا في معادلة الصراع في جنوب افريقيا . وبإرغام المؤتمر الوطني الافريقي على اللجوء إلى السرية حيث تقل جدا إمكانيات الكفاح السلمي ، دخل المؤتمر في مرحلة الكفاح المسلح ضد الفصل العنصري .

إن حظر ١٧ منظمة شعبية في عام ١٩٧٧ زاد من تضييق خيارات الكفاح السلمي ضد الفصل العنصري . كما اعترف مجلس الأمن بهذه الحقيقة المزعجة في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) ، الذي أدان فيه اجراءات الحظر وطالب برفعها .

وقام نظام بريتوريا في العام الماضي بتجديد وتعزيز وتوسيع نطاق حالة الطوارئ لكي تشمل كل جنوب افريقيا . وقد أدى هذا إلى فرض قانون الأحكام العرفية في مناطق السود والتكميم شبه الكامل للصحافة وتصاعد أعمال الاعتقال العشوائي بالجملة والاحتجاز دون محاكمة والتعذيب والقتل أثناء الاحتجاز ضد الكثيرين من الوطنيين في جنوب افريقيا بما فيهم عدد متزايد من الأطفال . وقد تم هذا باسم ما يسمى بالنظام والقانون الذي يعتبره شعبنا غير مشروع مثل النظام ذاته .

وفي ظل الواقع اليومي ، تصاعد القمع العنصري ، عن طريق فرض حالة الطوارئ الثالثة في أقل من ثلاث سنوات . وقد ازداد مخط الشعب بنفس القدر إن لم يكن أكثر . ولو كان هناك عدم اكتراث بالفصل العنصري ، وهذا أمر مشكوك فيه ، فإن هذا قد طغى عليه تصميم متزايد بالقضاء على الفصل العنصري وانشاء جنوب افريقيا حرة تقوم على نفس المبادئ التي يستلهمها ميثاق الأمم المتحدة . إلا أن حالة الطوارئ قد جعلت شعبنا يواجه صعوبة أكثر من أي وقت مضى في مواصلة الكفاح السلمي . والواقع أن المنظمات والأفراد الذين تعرضوا للقيود الشديدة في ٢٣ شباط/فبراير يجب أن يشاد بهم لممارستهم أقصى قدر من ضبط النفس في استمرار التزامهم بأشكال الكفاح السلمي مهما كان ذلك صعبا في ظل حالة الطوارئ . وبتقييد هذه المنظمات ابتداء من ٢٣ شباط/ فبراير قوض نظام الفصل العنصري القدرة على أن يظل هؤلاء الناس ملتزمين بتجنب وسائل الكفاح غير السلمية . وعلى حد قول آزار كاتشاليا ، أمين صندوق الجبهة الديمقراطية المتحدة :

"لقد أعلنت الحكومة الحرب على المعارضة السلمية لسياساتها" .

وقد حذر الأسقف توتو قائلا :

"إذا هم "أي البيض في جنوب افريقيا" لم يوقفوا هذه الحكومة فورا ، وليس هناك أمل كبير في ذلك ، فسيعني ذلك أننا نتجه نحو الحرب" .

وأوضح الغس الن بوساك أيضا أن :

" ... لقد جُرم الآن كل عمل سلمي نتخذه" .

وهذا التطور كما يراه فرانك شيكان ، الأمين العام لمجلس الكنائس في جنوب افريقيا ، يمكن أن يؤدي إلى أن :

"... غالبية محبي السلم في جنوب افريقيا سوف يرون أن القوة هي السبيل الوحيد لإنهاء الفصل العنصري" .

ويتزايد هذا الاحتمال يوما بعد يوم . وقد أدينت جنوب افريقيا العنصرية عدة مرات لتاريخها الطويل من العدوان على الحياة الانسانية والكرامة وعلى أبسط الحريات والحقوق الانسانية . وقد تجاهلت جنوب افريقيا ببساطة هذه الادانات وواصلت أعمالها

الاجرامية غير الانسانية . وقد تجاهلت في تعنت وغطرسة المطالب الدولية بالقضاء على الفصل العنصري . وبالنسبة للجهود المتعددة الأشكال التي يبذلها شعبنا في كفاحه ردت بمزيد من العنف والقمع . ووسط كل ذلك لم تتوقف عن محاولة تسويق اصلاحاتها المزعومة ، التي تستهدف زيادة تعزيز الفصل العنصري والتي رفضها شعبنا لهذا السبب .

إن المعجزة هنا هي أنه حتى وإن كان نظام بريتوريا العنصري لا يزال يشن حربا متصاعدة ضد معارضيه وحتى وهو يصعد حملاته للقضاء على إمكانية الحل السلمي للصراع في جنوب افريقيا ، المسؤول وحده عنه ، لايزال هناك أناس يفضلون أن يصدقوا امكانية اصلاح الفصل العنصري ذاته ، وهؤلاء يخففون من زيادة معاناة ضحايا الفصل العنصري ، بل ويتجاهلون أصواتهم .

ولكن الوقت قد نفد . وقد امتد عنف الفصل العنصري إلى الدول الافريقية المستقلة المجاورة بالفعل وإلى ناميبيا كما أن قمعه المحلي قد تصاعد وأصبح حكما ارهابيا . وإذا تصاعد الصراع الحالي وهذا هو مايبدو ، واستمر ، فإننا سوف نشهد حماما من الدم تتجاوز آثاره المأساوية حدود جنوب افريقيا وسوف يؤدي إلى زعزعة السلم والأمن الدوليين على نحو خطير . وهذه نتيجة يجب أن نتجنبها جميعا . ويجب أن نكرر ادانتنا للفصل العنصري وأن نسجل حنقنا على آخر نوباته القمعية .

ويجب أن نطالب الفصل العنصري بالغاء قيوده الاخيرة ولو بالإصرار على أن يزيل نظام بريتوريا العنصري كل العقبات التي تقف في سبيل القضاء على الفصل العنصري نفسه . ولاضفاء قوة يوثق بها لهذه الادانة ، ولتلك المطالبات ، ينبغي لمجلس الامن دون إبطاء أن يفرض جزاءات الزامية انتقائية على جنوب افريقيا العنصرية على أن يكون مفهوما أنه ستحل محلها جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة في حالة استمرار النظام العنصري في عناده .

وأخيرا نود أن نؤكد من جديد تضامننا المستوحى من مبادئنا مع نضال الشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الحقيقي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، ومع كفاح شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وشعب الصحراء الغربية بقيادة البوليساريو ، وكذلك نضالات الشعوب في كل مكان التي تكافح ضد استغلال الانسان للانسان ، ومن أجل مستقبل حر انساني تنعم فيه الانسانية كلها بالسلم والازدهار والرفاهية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد منوزانا على العبارات الرقيقة الموجهة اليّ .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بداية أن أتقدم لكم بأحر وأخلص التهاني ، متمنيا لكم النجاح في فترة توليكم رئاسة المجلس . لقد عرف عن بلدكم دائما تفانيه من أجل تعزيز السلم والامن الدوليين معززا بذلك دور الامم المتحدة في العلاقات الدولية . ويجمع بين بلدكم وبلدي علاقات تقوم على الاحترام المتبادل . ومهارتكم كدبلوماسي محنك ، وحكمتكم تؤكدان لنا نجاح أعمالنا هذا الشهر .

إن السفير فرنون والترز من أبرز الدبلوماسيين ، وقد أهّلته خبرته وكفاءته ونشاطه على ادارة مداولات المجلس ، وقد فعل ذلك بتفوق في الشهر الماضي .

مرة أخرى بعث نظام جنوب افريقيا الانفصالي العنصري اشارة سلبية الى المجتمع الدولي .

إن حكومة جنوب افريقيا باتخاذها قرار ٢٤ شباط/فبراير الماضي بحظر أنشطة ١٧ منظمة سوداء وبيضاء تناهض الفصل العنصري على نحو سلمي ، قد تجاوزت حدود التخبط والتعسف ، وهكذا قد قررت أن تحارب السلم في معقله الاخير ؛ لقد تحدت بريتوريا المجتمع الدولي وعناصره المتنوعة على نحو لم يسبق له مثيل وقد أدان المجتمع الدولي في انطلاقة جماعية ذلك القرار الذي يعصف بحقوق الانسان الاساسية ، فإذا وجدت امرأة فقيرة لا حول لها ولا قوة نفسها عاجزة عن أن تبعث بنداء واهن ومخنوق لاطلاق سراح زوجها أو ابنها الذي احتجز بطريقة تعسفية ، فماذا تبقى من القيم العالمية للحضارة التي تدعي جنوب افريقيا مناصرتها ؟

ولا شك في أن قرار حظر كل الانشطة السياسية للمنظمات السبعة عشرة السلمية المناهضة للفصل العنصري من بينها الجبهة الديمقراطية المتحدة ، ومجلس نقابات جنوب افريقيا ، ومنظمة شعب آزانيا ومنظمة دعم أهالي المحتجزين وغيرها من حركات الشباب والطلبة ورابطات المقيمين تشهد على التفكك في صفوف سلطات جوهانسبرج ، وهو تصرف مصيره الفشل المحتوم . ويبدو أن هذه السلطات غير قادرة على أن تعي درسا من التاريخ الحديث لهذا البلد .

وباستعراض ذلك التاريخ ، نرى أن الحظر الذي فرض عام ١٩٦٠ على المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، والحظر الذي فرض عام ١٩٧٧ على سبع عشرة حركة أخرى لم يقض مطلقا على مقاومة نظام الفصل العنصري المقيت غير الانساني . بل على العكس من ذلك قد سبب طفرة في هذه المقاومة .

إنه يعد تسليما بالفشل ، إذا شعر نظام جنوب افريقيا ، وقد فشل في حفظ النظام على الرغم من حالة الطوارئ التي أعلنت في تموز/يوليه ١٩٨٥ وظلت سارية الآن ، أنه مضطر لاسكات ضحايا سياسته العنصرية السلميين .

إن حالة الطوارئ التي أدانها مجلس الامن في الوقت المناسب بقراره ٥٦٩(١٩٨٥) ، قد انعكست في أعمال تعسفية واسعة النطاق ، واعتقالات ، وعمليات قمع واغتيالات شاملة ، وأدت الى تطرف القوى المناهضة للفصل العنصري داخل البلاد على

هيئة أحزاب سياسية ، وحركات نقابية ، وحركات دينية وطلابية ؛ وفي خارج جنوب افريقيا أدت الى ضغط دولي لفرض العقوبات ضد بريتوريا .

إن الرئيس بوتها برفضه أن يتعلم من دروس التاريخ ، وأن مسار الاحداث لا يمكن عكسه ، يواصل انكاره لوجود الاغلبية السوداء ، ويؤكد من جديد الحاجة الى البانتوستانات .

وإن التدابير التي اتخذت مؤخرا تسد الطريق أمام البحث عن حلول سلمية من داخل جنوب افريقيا ، عن طريق الجهود التي يبذلها السود والبيض الذين أوتوا من الشجاعة ليضموا قواهم في رفض ايديولوجية نظام الفصل العنصري وممارساته ، وكان فكرهم واضح بشكل يتعدى حدود اختلافاتهم العنصرية والسياسية والاجتماعية لكي يقيموا ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا . وفي اطار البحث عن حلول سلمية من النوع الذي ذكرته توا ، فان السنغال ، عن طريق رئيسها السيد عبدو ضيوف قد عرض أن تكون عاصمة السنغال موقعا لحدث تاريخي ، وأقصد اللقاء الذي أجري في تموز/يوليه الماضي بين وفد مؤلف من ٦١ من سكان جنوب افريقيا البيض المتحررين فكريا ووفد آخر مؤلف من ١٧ من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي . لقد ترأس هذا اللقاء ، الذي نظم بمبادرة من معهد البديل الديمقراطي في جنوب افريقيا بالتعاون مع مؤسسة حريات فرنسا ، التي ترأسها سيدة فرنسا الاولى ، ورابطة القانونيين الافارقة ، الرئيس عبدو ضيوف والسيدة ميتران .

وقد تمخضت هذه الاجتماعات عن "إعلان دكار" وتردد صداها في العالم أجمع لارتفاع مستوى المشتركين فيها ، ولانها عقدت في وقت نجد فيه على حد قول السيد عبدو ضيوف إن "التاريخ يسرع الخطى في جنوب افريقيا ، وهو بلد يعيش في مفترق الطرق ، في فترة حاسمة من فترات مصيره ومصير افريقيا" . ولكن هذا الاجتماع قد استرعى انتباه المجتمع الدولي لأن هدفه كان المشاركة في التفكير في الطرق والوسائل لانشاء بديل ديمقراطي في جنوب افريقيا يحل محل نظام الفصل العنصري المقيت . ومما يدل على هذا موضوعات المناقشة : استراتيجيات التغير الاساسي في جنوب افريقيا ، وبناء الوحدة

الوطنية ، مستقبل هياكل الحكومة في جنوب افريقيا حرة ، ومستقبل هياكل الاقتصاد في جنوب افريقيا حرة .

وأعتقد أن ممثل جنوب افريقيا الذي تكلم لتوه بعبارات لا أرددها هنا ، كان ينبغي له ، أن يستلهم ، بكل احترام ، ما جاء في اجتماع دكار من أجل النهوض بقضية جنوب افريقيا .

وعند افتتاح الندوة أشار رئيس السنغال الى انه

"باجتماع دكار فانه من الممكن أن تبدأ عملية تنتهي بتمكين سكان جنوب افريقيا في الداخل والخارج من تقديم خطة لمستقبل بلادهم بحيث تكشف الاعيب السيد بوتها ، وتحبط المصير المشؤوم الذي يعده للمقاتلين من أجل الحرية ، والقوى الوطنية في جنوب افريقيا" .

وإذا كان المشتركون لم يأتوا بخطة كاملة لمثل هذا المجتمع ، فقد وضعوا الخطوط العريضة لما قد تكون عليه حدوده ، واتفقوا على ضرورة عقد اجتماعات أخرى لتبديد سوء الفهم والخوف ، ولتعزيز الحركة الديمقراطية الواسعة النطاق .

وهذا الخوف وهذا الغموض بالذات يغذيهما نظام الفصل العنصري ويبقي عليهما . وقد ذكر المشتركون في ندوة داكار في الفقرة ٧ من اعلانهم :

"ان العنف في جنوب افريقيا يرجع الى حقيقة أن استخدام القوة يكمن في وجود السيطرة العنصرية وممارستها" .

وعندما عاد المشتركون الى بلدهم لقي بعضهم الانتقاد والسجن بل والقتل . ولذلك تتحمل حكومة جنوب افريقيا المسؤولية الكبرى عن الحل العنفي لمشكلة الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

هذه هي الحقائق . وكي لا تترك أي مجال للشك فيما يتعلق بنواياها وبسياستها ذات المعيار المزدوج - التي أشار اليها للتو ممثل جنوب افريقيا اشارة منافية لروح العصر - فان بريتوريا ، التي راقبت قوات النظام فيها باحترام مظاهرة اشترك فيها ٦٠٠٠ عضو في حركة المقاومة التابعة للبيض الافريكان من أقصى اليمين . لم تتردد في اصدار الاوامر باحتجاز ١٥٠ رجلا من رجال الكنيسة ، بما فيهم ديزموند توتو الحائز على جائزة نوبل والقس آلان بويزاك اللذين كانا يحتجان سلميا على القرار التعسفي الخاص بحظر الانشطة السياسية لسبع عشرة منظمة سلمية مناهضة للفصل العنصري .

وتسعى حكومة جنوب افريقيا حاليا ، في مواصلتها لهذا التيار ، الى اعتماد تدبير لحظر التمويل من الخارج للمنظمات المناهضة للفصل العنصري ، بهدف واضح هو تغطية المنظمات التي لم يشملها الحظر الاخير .

وتعد هذه التدابير القمعية الجديدة ، التي جاءت بعد المهزلة الانتخابية البالية في شهر أيار/مايو الماضي ، والتي تجاهلت ببساطة الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، وتلت الهجمات المتكررة والتهديدات بالهجوم على دول خط المواجهة والعسكرة المتزايدة لناميبيا ، تذكرة بالواقع اليومي المؤلم للفصل العنصري وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

واذا ما قرر مجلس الامن اليوم فرض عقوبات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا فانه سيكون قد اضطلع بالمهمة الاساسية المناطة به بموجب ميثاق الامم

المتحدة وسيكون قد اختار السلم لمنطقة الجنوب الافريقي في الوقت الذي لا يزال يمكن فيه تلافي الفوضى العارمة ؛ وسيكون بذلك قد نهض بقضية حقوق الانسان والسلم في العالم ، وهما هدفان أساسيان لمنظمتنا العالمية .

وبينما ننتظر هذه التدابير التي نسعى اليها منذ زمن بعيد ، ينبغي لمجلسنا أن يتخذ على الفور ، في ضوء الحاحية الوضع ، التدابير الكافية لاجبار جنوب افريقيا على أن تزيل دون ابطاء كل هذه العراقيل التي تعترض سبيل الانشطة الحرة لهذه الحركات التي تكافح من أجل اقامة مجتمع ديمقراطي مؤمن بمبدأ المساواة التامة بين البشر ومتعدد الاعراق في جنوب افريقيا .

ويجب أن يتبع ادانة المجتمع الدولي الاجماعية لجنوب افريقيا بسبب التدابير الاخيرة اجماع في مجلسنا ليبعث الى بريتوريا رسالة مسؤولة تعبر عن توقعات قارتنا وسكان جنوب افريقيا وتستجيب لمعاناة الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا .

هذا هو ، في التحليل النهائي ، الطريق السلمي الوحيد المؤدي الى اقامة مجتمع في جنوب افريقيا غير عنصري وديمقراطي يؤمن بالمساواة ويضمن الحرية للجميع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل السنغال على تنويهه بسياسات بلادي وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها الي والتي قد لا أكون جديرا بها .

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري فيما يلي نصها :

"يشرفني أن أطلب من مجلس الامن في الامم المتحدة أن يسمح لي بوصفي رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالاشتراك في نظره في البند المعنون 'مسألة جنوب افريقيا' ، وذلك بموجب أحكام المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس" .

في مناسبات سابقة وجه مجلس الامن دعوات لممثلي هيئات أخرى تابعة للامم المتحدة فيما يتصل بالنظر في مسائل مدرجة على جدول أعماله . وجريا على الممارسة

المتبعة في هذا الشأن ، أقترح أن يقوم المجلس ، بموجب المادة ٣٩ من نظامة الداخلي المؤقت ، بتوجيه دعوة الى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

حيث أنه لا يوجد اعتراض ، تقرر ذلك .

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو سعادة اللواء جوزف غاربا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد غاربا (نيجيريا) : رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أعرب عن سروري البالغ لرؤيتكم تترأسون مجلس الامن لشهر آذار/مارس . وأود باسم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وباسمي شخصيا أن أشكركم ، سيدي الرئيس ، على دعوتي لمخاطبة المجلس .

لقد خاطبت اللجنة الخاصة مجلس الامن في مناسبات عديدة . وقد أوضحت مرارا أن الحالة تزداد تدهورا في جنوب افريقيا وفي المنطقة بسبب إمعان نظام بريتوريا في ابقاء نظام الفصل العنصري الاجرامي وفي تحدي قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . والآن بلغنا المرحلة التي تنكر فيها أبسط حقوق الشعب المضطهد في جنوب افريقيا في الاحتجاج السلمي وحرية التعبير .

ان الحظر الذي فرض أخيرا على المنظمات والافراد بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ، قد أغلق بالفعل جميع السبل المؤدية الى اجراء تغيير سلمي في جنوب افريقيا . ويمنع هذا الحظر ١٧ منظمة وأكبر اتحاد لنقابات عمال السود ، مؤتمر اتحاد النقابات في جنوب افريقيا ، وكذلك ١٨ من القادة السود من "الاضطلاع أو القيام بأية أنشطة أو أعمال على الاطلاق" . وهذا يجعلهم بالكاد موجودين ، ومقتصرين على مجرد حفظ سجلات وحساباتهم . ولا يمكنهم الاشتراك في أي نشاط يعتبر سياسيا ولا يمكنهم حتى الدعوة الى فرض جزاءات .

وما من شك في أن هذا الحظر سيزيد من استقطاب المجتمع وسيؤدي الى مزيد من العنف . لقد كانت هذه المنظمات سلمية . ولم تتهم من قبل بالعنف - أو في الحقيقة بأية جريمة . ومن الواضح أن النظام يحاول انهاء جميع أشكال المقاومة اللا عنفية للفصل العنصري ، مثل الاضطرابات وحملات المقاطعة والمظاهرات . ولهذا السبب فان آخر عمل قمعي ارتكبه نظام الفصل العنصري اثار الادانة العالمية .

وفي ٢٩ شباط/فبراير ، اعتقل الاسقف ديزموند توتو وحوالي ٢٤ من القادة الدينيين من جميع المذاهب لفترة قصيرة ، بينما كانوا يحتجون سلميا على الحظر الاخير . وقد تعرض حوالي ١٥٠ شخصا من هؤلاء المتظاهرين سلميا ، وأغلبيتهم من رجال الدين ، لوابل من رشاشات المياه بهدف تفرقتهم . وكان المتظاهرون من رجال الدين ينوون فقط تسليم عريضة الى الرئيس بوتها العنصري يطلبون فيها الغاء الحظر والافراج عن السجناء السياسيين . ومع ذلك ، فان هذه التدابير القمعية الشديدة أرغمت رجال الدين الآن على الاعلان أنهم سينتهجون مسار العصيان المدني وسيقومون بالانشطة المحظورة التي تقوم بها المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، حتى اذا كان ذلك يعني مخالفة القانون . وقد أثارت المفارقة الحادة بين المعاملة التي عومل بها رجال الدين وعدم التدخل في المظاهرة العنصرية التي قام بها المتطرفون البيض من الجناح اليميني ، الذين حملوا شعارا مثل شعار النازية ، الاحتجاج في داخل افريقيا وخارجها .

ان نظام الفصل العنصري مصمم ، من أجل الحفاظ على الفصل العنصري ، على سحق كل شكل من أشكال المعارضة لذلك النظام الشرير ، حتى أكثرها سلما واعتدالا . ويبدو أنه مصمم على فرض اصلاحاته المزعومة على الشعب المضطهد بتطويع البعض قسرا وإسكات الآخرين الذين يقاومون مهما بلغت التكلفة . وقد تخلى عن كل أشكال التظاهر بالاهتمام بالمحادثات مع الاغلبية السوداء بشأن مستقبل البلاد .

لقد ذهب بعض المحللين السياسيين الى القول بأن النظام يزمع ابداء القسوة وابهار الناخبين البيض في الانتخابات الفرعية كي لا يخسر أمام المحافظين من الجناح

اليميني المتطرف . وقال آخرون ان النظام يهدف الى اسكات المعارضة المعتدلة قبل انتخابات البلدية المقبلة في تشرين الاول/اكتوبر عندما يتوقع ، كما قيل لنا ، ان تصوت جميع الاجناس للمجالس الخاصة بهم . ولكن خلص سيناريو آخر الى أن تخمين النظام بأن المنظمات ، مثل الجبهة الديمقراطية المتحدة ، قد تقرر خوض انتخابات البلدية المقبلة مما يكسبها درجة من الحماية القانونية قد أدى بالنظام الى منعها . ومهما كانت أسباب النظام المضللة ، فقد أغلق بالتأكيد الباب أمام الاحتجاج والتعبير الديمقراطيين السلميين في جنوب افريقيا ، بما يترتب على ذلك من نتائج لا يمكن أن تبشر بالخير بالنسبة للمستقبل .

(السيد غاربيا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

إن منظمة الوحدة الافريقية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والأمين العام لمنظمتنا والعديد من الحكومات والمنظمات الأخرى والأفراد - مثل المرشح لرئاسة الولايات المتحدة القس جيسي جاكسون - شجبوا بالفعل حملة الاجراءات الصارمة الأخيرة التي شنتها بريتوريا ، وحثوها على إلغاء تلك التدابير . ومن جانبنا فان اللجنة الخاصة استنكرت بشدة موجة القمع الأخيرة ودعت الى اعتماد جزاءات منسقة ملموسة ضد نظام جنوب افريقيا .

وبالاضافة الى تدابير القمع الأخيرة وحالة الطوارئ المستمرة والقيود الثقيلة المفروضة على الصحافة ، ينظر النظام حاليا في اتخاذ مزيد من التدابير التشريعية لاسكات مناوئي الفصل العنصري من جميع الأوساط سوداء كانت أو بيضاء . كما ينظر البرلمان العنصري حاليا في "مشروع قانون تعزيز النظام في السياسة الداخلية" لفرض قيود على المنظمات والأفراد الذين يتلقون أموالا أجنبية لأنشطة يرى النظام العنصري أنها قد تكون خطرا على الأمن العام . ويبدو أن هذه التدابير تستهدف جماعات مثل معهد البدائل الديمقرطية لجنوب افريقيا . وذروة النفاق أن تستخدم كلمة "النظام" مجازا كعنوان لمشروع قانون يرمي الى القضاء نهائيا على جميع أشكال المعارضة السياسية بغض النظر عن كونها معتدلة أو سلمية . هذا ، علاوة على أن النظام يتهيأ لمراقبة موظفي السفارات الذين يروجون لأنشطة يراها غير مستصوبة ، وممارسة رقابة أشد صرامة على جوازات سفر الذين "تعاونوا مع العدو" - على حد تعبيره .

وما زالت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري متمسكة برأيها في أن الجزاءات الإلزامية الشاملة التي تطبق على الصعيد العالمي ، تشكل أكثر الوسائل فعالية لكفالة التغيير السلمي في جنوب افريقيا ، خاصة وأن نظام الأقلية العنصري لا ينوي الدخول في أي شكل من أشكال المفاوضات المجدية . وقد أعاد التأكيد على هذا الرأي عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية المعنية بالفصل العنصري . ويبدو ، في ظل الظروف الحالية ، أن الجزاءات هي اللغة الوحيدة التي تفهمها بريتوريا . أما الحجة التي كثيرا ما نسمعها وهي أن الجزاءات ستلحق الضرر بالسود

فلم تصدر إلاّ عن أوساط لم يكن لها على الإطلاق أي اهتمام حقيقي بمصلحة السود . فمثل هذه الحجج لا تعكس آراء أغلبية الزعماء السود في جنوب افريقيا ، ولا تسهم إلاّ في دعم نظام الفصل العنصري . كما أنه ليس من الصحيح أن النظام لا يأبه بالجزاءات . إنها مصدر قلقه ، وهو ضعيف أمامها .

لهذا ، طالبت اللجنة الخاصة مرارا باعتماد جزاءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا ؛ وكذلك فعلت الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة . ومن المؤسف للغاية أن مجلس الأمن مُنع مرارا من فرض مزيد من الجزاءات الإلزامية على جنوب افريقيا بسبب ممارسة بعض أعضائه الدائمين من الدول الغربية لحق النقض . وهذا التصرف من جانب تلك الدول لا يسهم إلاّ في تشجيع نظام الأقلية على مواصلة تحدي مبادئ ومقررات منظمتنا التي تشترك جنوب افريقيا في عضويتها ، وليس من شأنه إلاّ تزويد ذلك النظام بالعون والسلوى . إن المطالبة الدولية بفرض جزاءات على جنوب افريقيا أصبحت اليوم أكثر قوة من أي وقت مضى . في الآونة الأخيرة ، في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، طالبت لجنة حقوق الانسان - في جملة أمور - بالافراج الفوري غير المشروط عن جميع المسجونين السياسيين والأطفال المحتجزين في جنوب افريقيا ، ودعت مجلس الأمن الى فرض جزاءات إلزامية على نظام جنوب افريقيا ، في معرض اضطلاعه بمسؤولياته بمقتضى الميثاق .

ما كان ينبغي السماح لأية دولة عضو بأن تتحدى الأمم المتحدة لأربعين سنة . أي منذ إنشاء المنظمة تقريبا . وأعتقد أن تلك الدول الأعضاء التي تمارس حق النقض لإطالة عمر الفصل العنصري ستكون مسؤولة عن أفعالها أمام التاريخ . إن مشكلة الفصل العنصري ليست مشكلة أخلاقية فحسب ، إنها مشكلة قانونية وسياسية أيضا . بل إن لها آثارا فلسفية تمس الجنس البشري بأسره .

ولهذا ، ونيابة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، أطلب من مجلس الأمن مرة أخرى أن يعمد على سبيل الاستعجال الى اعتماد جزاءات إلزامية شاملة ضد نظام جنوب افريقيا ، باسم الحرية والمساواة والعدالة . فليس هناك بديل آخر في هذه

الحالة التي يواصل فيها نظام جنوب افريقيا تحديه لقرارات الأمم المتحدة وقرارات هذا المجلس ، وبخاصة القرار ٥٦٩ (١٩٨٥) الذي طالبها بأن الافراج الفوري غير المشروط عن كل المسجونين والمعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم نيلسون مانديلا ، والقضاء على الفصل العنصري ، وإقامة مجتمع حر ومتحد وديمقراطي يقوم على أساس الاقتراع العام . وكان رد نظام الأقلية العنصري على ذلك القرار ، التحدي السافر والسلبية وزيادة القمع الى حد مذهل .

إن السلم والفصل العنصري ضدان ولا يمكن أن يتعايشا . إن الفصل العنصري شر لا بد من القضاء عليه . والمجتمع الدولي يتطلع الى مجلس الأمن لاتخاذ إجراء فعّال ، فليس هناك مبرر لمزيد من التأخير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى المتكلم الأخير لهذه الجلسة . سيعقد مجلس الأمن جلسته التالية لمواصلة النظر في بند جدول الأعمال غدا ، الرابع من آذار/مارس ١٩٨٨ ، في الساعة ١١ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥